

كانت خطاطيف لا بأس بكلها كذا قاله محمد
ابن مقاتل من علمائنا **سئل** عن خص له معصرة
سكر فاشترى من خص قصباً فأجما على اصوله فباع في
قشره معجلى به ثم اتته امر حائل المعصرة بكرة
واحضارة المعصرة ففعلوا وعصر وامته سكر فحضر
المشركي يوماً فاجى القصب مسوساً معيباً فله الرد
بهذا العيب املا **اجاب** فقل من امره المشركي في
البيع كلفعل **سئل** بنفسه ومن اشترى ثياباً بمعضد
مغيباً في الخبز وقلعه ليس له رده بخيار الروبة
لانه دخله نقص بفعله لكن له رده بخيار العيب فاذا
نقص في بعضه بآكل او استهلاك ثم اطلع على
العيب مذهب المأثم انه ليس له ان يرجع بالشر
العيب فيما تصرف فيه ولا ان يرد الباقي والفنوي
على قولهما انه يرجع بنقصان العيب فيما تصرف
فيه وفيما بقي وان باع بمضنه ثم اطلع على عيب
لا يرجع بشئ اتفاقاً **سئل** عن امر اذ عث
على زوجها يكسو ثياباً الماضية فذكر انه قد
لها عليه كل سنة كذا او كذا فأنكرت الرضى بهن
فهل يلزم الزوج المبلغ الذي اعترف به ام لا
اجاب

اجاب انما يوفى بالنفقة والكسوة الماضية
اذا سبق قضاؤها وتراض من الزوجين فاذا قال
انا لا ارضى بما قلته فانها قد ردت افارة فانها
لا ترضى بالقليل وترضى بالتركه اصلاً **سئل** عن خص
ملك وعليه ديون ولم يغفرائه فباعها للورثه
وتصرفوا في ثمنها هل ينفذ هذا البيع ام لا **اجاب**
اذا لم تكن الديون مستغرقة للتركة صح بيع
الورثة لها وناخذ الفرما ديونهم من الورثة
وان كانت مستغرقة ليرجع البيع لانهم لم يكتسبوا
لكن لم ان يقولوا لا يربح الديون خذوا ديونكم
منا ونحن ناخذ التركة **سئل** عن امر اذ غاب
عنها زوجها نحو الخمسة عشر سنة فبات
لحاكم يري فسخ نكاحها واقامته عند بيئته
شهدت انه غاب عنها ولم يترك لها نفقة هو
ففسخت نكاحها وصح حكم بصحة الفسخ ثم
تزوجته بعد ذلك برجل وحكم حاكم الفسخ
بصحة الزوج ثم طلقها فحضرت الى فاضل
ليزوجها بزوج اخر فزل بسوق المحنفي ان يزوجها
واذا حضر زوجها الغائب واقام بيئته انهما